

مذكرة سياسات رقم 12

الاستخدام المستدام لمياه الري في قطاع الزراعة السورية

فراس ياسين

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

نيسان 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



الاستخدام المستدام لمياه الري في قطاع الزراعة السورية

تعتبر المياه من أهم المصادر الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في استمرارية مصادر العيش للمجتمعات الريفية حيث تم اعتمادها كركن أساس من أركان تحقيق التنمية المستدامة والمقترحة من قبل قسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID). وبناء على أهمية ذلك فإن هذه الورقة تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض الأسس النظرية المتعلقة بخصائص وتوزيع المياه بالشكل الأمثل إضافة إلى قراءة متمعنة لقطاع مياه الري في سوريا مع التركيز على تطويره واستدامة استخدامه في الزراعة.

إن الخصائص المميزة للمياه (الكتلة الحجمية الكبيرة وظروف النقل) كما الصعوبات المتعلقة بقياس وتحديد كمياتها والتي تعطيها طبيعة غير مستقرة، تستلزم وضع التصورات العلمية للمياه (طرق توزيعها واستثمارها) على أساس تحديد حقوق ملكيتها. وهكذا فإن الخصائص السالفة الذكر تحوّل الحكومات لمسؤولية إدارة قطاع المياه على المستوى الوطني من خلال الإجراءات والتشريعات الملائمة، ولكن ذلك لا يتجاهل دور القطاع الخاص في إيصال وتوزيع المياه والذي يفترض أن يمد قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى باحتياجاتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تنافس القطاعات المختلفة على الماء بالإضافة للتنافس ضمن كل قطاع على حده قد أدى لظهور مشاكل تلوث بيئية ونقص في إمدادات هذا المورد حيث يعتبر قطاع الزراعة المساهم الأساسي في تلك المشاكل.

وبالنظر لندرة المياه تظهر الحاجة لإصلاح ذلك القطاع، حيث تلعب عدة معايير دورا هاما في تخطيط وإدارة منظومة مياه الري ومنها فعالية النقل والتوزيع والتأثير البيئي والاستدامة والإدارة وسياسة إصلاح قطاع الزراعة وبشكل أكثر تأثيرا الكفاءة وعدالة توزيع المياه. أما كفاءة وعدالة توزيع المياه فهي تتعلق بالقيمة الكلية للثروة (العائدات الكلية) لاستخدام المياه للمجتمع ككل وكيفية توزيعها على أفراد المجتمع.

إن آليات توزيع المياه تعتمد على جملة معايير وهي: المرونة وإمكانية التنبؤ (كميات الماء المتاح والطلب المتوقع عليه مستقبلا) وعدالة التوزيع والقبول على المستوى السياسي والشعبي وكون المستفيدين هم المعنيين بدفع ثمن توفير المياه (الفرصة البديلة الحقيقية التي يدفعها المستفيدين لتوفير مياه الري بالشكل القابل للاستخدام في الزراعة)، حيث تنبثق آليات التوزيع التالية طبقا للمعايير السابقة ومنها:

- أ. التسعير طبقا للتكلفة الحدية
- ب. التوزيع من شبكات الري الحكومية
- ت. أسواق المياه
- ث. توزيع المستخدمين (جميعات المستخدمين)

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الآليات المختلفة تختلف من حيث إمكانية تطبيقها وحسناتها وسلبياتها المتعلقة بالكفاءة والمساواة بالتوزيع والاستدامة ومواضيع الحفاظ على البيئة.

أما عن قطاع مياه الري في سوريا فقد سجل زيادة ملحوظة في كمية الماء المستجر خلال العقود الأخيرة بهدف زيادة المساحة المروية وبالتالي تأمين الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء ، ومع ذلك فما يزال هنالك عجز كبير في الميزان المائي خصوصا في مناطق الإنتاج الزراعي كحوض الخابور . ولذلك فقد أصدرت الحكومة عدة تشريعات وقوانين تهدف لإصلاح هذا القطاع ومنها الخطة الوطنية للتحويل للري الحديث في محاولة لتحويل الاهتمام من طريقة زيادة العرض إلى طريقة توجيه الطلب (الانتقال من جانب تأمين مصادر إضافية لمياه الري إلى جانب توجيه وترشيد استخدام الماء المتاح) .

ولكن تصافر عدة عوامل ومعوقات في وجه تلك الخطة قد ثبط من فعاليتها وخفض من نسبة تنفيذها ومن أهم تلك المعوقات تأتي المعوقات التقنية والمناخية والتمويلية والمؤسسية والاقتصادية ، ومن هنا تبرز أهمية تبني مجموعة من السياسات البديلة كتقديم الحوافز الاقتصادية للمزارعين (دعم أسعار المعدات وعمليات التشغيل والصيانة) وسياسات تخفيف الأثر السلبي للمعوقات الأخرى وذلك لتسريع وتحسين نسبة تبني المزارعين للري الحديث . وانسجاما مع ما سبق يأتي إحداث مديرية المشروع الوطني للتحويل للري الحديث في وزارة الزراعة بتاريخ 2005/5/19 لتعزيز وتسريع عمليات التحويل من خلال الإجراءات المتعلقة بالأمور التمويلية والتقنية ومراقبة التنفيذ والتي يفترض أن تكون الانطلاقة الصحيحة في عمليات توسيع التحويل للري الحديث .

من جهة أخرى فإن آليات توزيع مياه الري في سوريا لا تتوافق مع معايير الكفاءة والاستدامة بشكل كامل ، حيث يتم توفير معظم تلك المياه من مشاريع الري الحكومية ومن المياه الجوفية عبر الآبار والتي تحتاج بالمجمل إلى الصيانة وترشيد الاستخدام . إن مشاريع الري الحكومية تشمل السدود وقنوات الري والتي تشهد ضياع لنسبة كبيرة من الماء إما عن طريق التبخر من السطوح المائية المكشوفة أو التسرب من قنوات الري التي تحتاج بالمجمل إلى الصيانة . أما القسم الآخر من ماء الري فيتم استجراره الآبار وهنا نلاحظ أن نسبة الاستنزاف العالية قد أدت لتدهور احتياطي هذا الماء كما إلى تدهور نوعيته من خلال زيادة ملوحته مما يستلزم ترشيد استخدامه عبر آليات وإجراءات جديدة .

وبالمحصلة فلا بد من إيجاد طرق أنجع وأكثر قدرة على تصحيح الميزان المائي السالب في قطاع مياه الري وذلك من خلال تنفيذ الدراسات المناسبة آخذين بعين الاعتبار الأحواض المائية ذات الوضع الحرج وتحليل إمكانية تطبيق آليات توزيع جديدة ذات كفاءة أكبر للمشاريع الحكومية بالإضافة لتحديد كمية استنزاف مياه الآبار من خلال تركيب نظام العدادات المناسب ، وقد يكون خيار تغيير بعض السياسات الزراعية المعمول بها كتغيير التركيبة المحصولية بما يساعد على توفير كميات إضافية من المياه هو أحد الحلول المستقبلية .